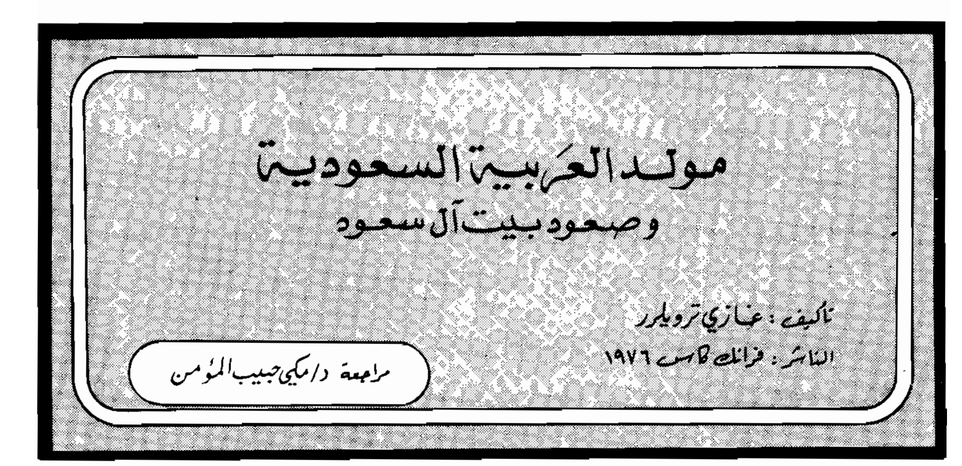


كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى موضوعا لنقاش مستمر ، واستأثرت بحق ، باهتمام عدد كبير من البحاثة . غير أن تلك البحوث تركزت ، مع ذلك ، حول العلاقات البريطانية بالشريف حسين ، شريف مكة ، وملك الحجاز فيما بعد ، كما تركزت حول قضية فلسطين . ولم تنل السياسة البريطانية في شرق ووسط الجزيرة العربية إلا اهتماما قليلا .

والكتاب الذي نحن بصدده ، هو توسيع لأطروحة قدمها المؤلف لنيل شهادة الدكتوراه ، ومحاولة لملء الفراغ في هذا الموضوع ، بالتركيز على العلاقات البريطانية مع ابن سعود حاكم نجد ، ابتداءا من صعوده إلى السلطة في عام ١٩٠٢ حتى غزوه الحجاز عام ١٩٢٥ .

يحوي الكتاب مناقشة للمعاهدة البريطانية النجدية لعام ١٩١٥ ، مع مقارنة نسبية لأهمية كل من ابن سعود والشريف حسين بالنسبة لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، ووصف لدور ابن سعود خلال فترة الصراع العالمي ، وخلاصة للخلاف الذي قام حول منطقة خرما بين ابن سعود وحسين في عامي ١٩١٨-١٩١٩ ، والمحادثات السعودية البريطانية في العشرينات ، والتي أدت إلى إقامة حدود ثابتة بين نجد والمناطق المحمية من قبل بريطانيا ، كشرق الأردن ، والعراق ، والكويت .

اعتمد السيد ترولير بشكل كبير على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة الهند من أجل توفير مواد الكتاب ، وكانت المراجع العربية التي اعتمد عليها المؤلف

قليلة الأهمية ، والمؤلف ، بعمله هذا ، أول كاتب يركز جلّ اهتمامه على هذه القضية منذ فتح دور الوثائق البريطانية لأوراقها المتعلقة بهذه الفترة .

غير أنه من المحزن أن لا يعطي هذا الكتاب الموضوع ما يستحقه من الدقة والموضوعية . فعلى الرغم من أن الكتاب يقدم بعض المعلومات الجديدة المستندة على الوثائق البريطانية ، فإنه يحوي أخطاء هامة ، أساسها التفسير الخاطئ أو إعطاء الحكم المتجني ، إضافة إلى الوقوع في أخطاء عديدة تتعلق بالأحداث .

يبدو أن المؤلف لم يحسن قراءة الوثائق الهامة أو أنه لم يقرأها بشكل متفحص . ولهذا فالكتاب يمثل في نواح عديدة جهدا ناقصا ، ولا يمكن الاعتماد عليه في بعض الأحيان كدليل للأحداث في هذه الفترة .

يؤكد السيد ترولير على أن المعاهدة البريطانية النجدية المعقودة في شهر كانون الأول من عام ١٩١٥ قد أدت إلى ابتعاد بريطانيا عن سياستها التقليدية المعروفة والقائمة على تجنب الدخول في المشاكل في وسط الجزيرة العربية . غير أن مناقشته للمعاهدة تغفل نقطة هامة ، فالمؤلف لم يذكر أن ابن سعود قد أصر على أن تنص المادة الأولى من المعاهدة ، التزاماً بريطانياً بتعيين حدود أراضيه . إن إهمال المؤلف لذكر المادة الأولى قد أدى إلى فشله في إعطاء توضيحات للعلاقات القوية بين المادتين الأولى والثانية من المعاهدة ، والمصاعب التالية التي عانتها بريطانيا من جراء ذلك . فقد استطاع ابن سعود ، عن طريق تفسير المادة الثانية من المعاهدة ، الزام بريطانيا بمساعدته في حالة حدوث اعتداء على أراضيه من قبل أية قوة أجنبية . ولم يرد تعبير « القوة الأجنبية » موضحا بشكل كبير في المعاهدة . وأصرت بريطانيا في تفسيرها للتعبير ، على أنه ينطبق على الدول غير العربية ، كتركيا على سبيل المثال ، وليس على الكيانات العربية الأخرى مثل الحجاز . غير أن التفسير الذي قدمه البريطانيون للمادة الثانية من المعاهدة يتعارض بوضوح مع التزاماتهم في المادة الأولى المتعلقة بتعيين حدود نجد . ويقع التعارض في حقيقة أنه بعد أن وافق البريطانيون على تعيين حدود دولة ابن سعود النجدية أصبحوا خاضعين لالتزام خلقي قوي ، يدفعهم إلى مساعدة ابن سعود في الحفاظ على حدوده حتى ضد اعتداء حاكم عربي آخر . وبعد سنوات قليلة ، وخلال فترة الخلاف بين ابن سعود وحسين حول منطقة خرما في عامي ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ألحّ ابن سعود على وجوب تعيين لجنة حدود استنادا إلى المادة الأولى من المعاهدة ، لتخطط

المناطق التي تفصل بين نجد والحجاز ، وهو أمر أحرج البريطانيين ، ووضع ابن سعود في مركز قوي .

اعتقد المؤلف أن حسين كان حاكما أقوى عسكريا وسياسيا من ابن سعود خلال الحرب العالمية الأولى ، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية قد سارت بحكمة في اختيارها للشريف حسين لكي يقود الثورة العربية ضد الأتراك . قد يكون من الصواب القول أن حسين كان في امكانه أن يقدم عطاءا أكبر للجهود الحربية البريطانية مما يستطيعه ابن سعود . غير أن المؤلف ، شأنه شأن الموظفين الرسميين البريطانيين في القاهرة آنذاك ، والذين كانوا يتصفون بقلة الاطلاع قد قبل ، باستعداده ، أن يضخم بشكل كبير منزلة الشريف حسين ونفوذه في العالم الإسلامي ، وأعطى ، بالتالي ، تأييدا للمشاعر البريطانية ازاءه آنذاك . وعلى الرغم من أن المؤلف لا يقدم دليلا يسند ادعاءه ، فإنه اعتقد أنه لو تجاوب الشريف حسين مع دعوة الجهاد الصادرة في ١٤ تشرين الثاني في عام ١٩١٤ ، بصورة قلبية ، لكان قد قوّى دعوة السلطان ، ولتهدد موقف البريطانيين في الهند وفي مصر (ص ٧٦) . غير أنه من غير المقبول التسليم بمثل هذا الادعاء فليس هناك من دليل على أن الشريف حسين كان له أي تأثير مهم ، سياسيا كان أم روحيا في الهند ، وفي مصر ، أو أي مكان آخر من العالم الإسلامي ، خارج حدود الحجاز . وكان مركز حسين في الهند هابطا ، لأنه لم يكن قادرا ، ولا راغبا في أن يحافظ بشكل مناسب على سلامة الحجاج المسافرين إلى المناطق المقدسة في مكة والمدينة[1] . وقد لاحظ بعض موظفي الدائرة السياسية في ادارة الهند ، أن مسلمي الهند ليس لديهم تعاطف خاص مع عرب الحجاز[2] ، لأن هؤلاء ما كانوا ليتورعوا عن سلب الحجاج الهنود . كما لاحظ هؤلاء الموظفون أن مكانة شريف مكة كانت هابطة في بداية عام ١٩١٦ في بلاد ما بين النهرين وفي وسط الجزيرة العربية ، ولم يكن الموظفون البريطانيون قلقين حول ما قد يثيره حسين من المشاكل الداخلية لهم إذا ما اشترك في دعوة الجهاد[3] .

ولاحظت الحكومة البريطانية في الهند في تشرين الأول من عام ١٩١٥ ، أن المسلمين الهنود ينظرون إلى الشريف حسين على اعتبار أنه موظف مدني ، فقط لا غير ، ومعين من قبل سلطان تركيا ، فهو لا يمتلك أية سلطة روحية . وأشار اللورد هاردنج ، وهو نائب الملك في الهند ، إلى أن الموظفين البريطانيين في مصر ، لا ينظرون إلى جهود

حسين بجدية ، ولم يكن لدعوة الجهاد التي أعلنها السلطان تأثير كبير على الوضع في مصر وفي الهند[٤] .

إن نظرة السيد ترولير إلى السياسة البريطانية العامة في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى تتسم بطابع وصفي ، وبتسليم بالفرضيات المطروحة دون مناقشة ، وبقبول الاصطلاحات العامة والمبسطة والقائمة على أن السياسة البريطانية ، قد أسفرت عن حدوث التعارض في الوعود والمواثيق ، ومجموعة من المواقف غير المتجانسة (ص٧٣) . على أن المؤلف لا يجهد نفسه على أية حال في أن يناقش هذه الإتفاقية ، أويدرس تأثيرها على إبن سعود . وفي الحقيقة فإنه لا يقدم حتى تحليلاً دقيقاً لمراسلات حسين مكماهون ، ولكنه يستقي معلومات عامة مفادها أن كتاب مكماهون المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ ، لا يتلائم مع معاهدة الإستقلال التي إنعقدت بعد ستة أسابيع مع إبن سعود من قبل السيربرس كوكس (ص١٢١ - ١٢٢ ، ملاحظة ٦٩) . غير أن حقيقة الأمر ،مختلفة بعض الشئ . فمنذ قيام المحادثات بين حسين ومكماهون ، رفضت الحكومة البريطانية باصرار أن تتساوم مع حسين حول علاقاتها مع إبن سعود ، ولم توافق أبدا ، أن يمارس حسين سلطة سياسية على إبن سعود أو على أي حاكم عربي أخر . فقد حافظ البريطانيون ، بحرص على حقوق الرؤساء الذين لهم معهم معاهدات مثل الكويت ، ونجد (إبن سعود) والادريسي[٥] . وأشارت مذكرة من دائرة بريطانية تعني بالشؤون العربية ، باختصار ، إلى المحادثات مع حسين ، واوضحت أن الحكومة البريطانية لم توافق على الإعتراف بزعيم واحد كرئيس لكل المنطقة العربية المستقلة ، أو إخضاع أي رئيس عربي ، إلى رئيس آخر . وأشارت المذكرة إلى أن المحادثات يجب أن تستمر مع الرؤساء العرب الآخرين مثل أمير الرياض (ابن سعود) لأن مثل هذه المباحثات لا يمكن أن تتعارض مع الإرتباطات البريطانية مع الشريف ، أو أن تعتبر من قبل غيره من الرؤساء ، بأنها تقرر مصير القضية العربية ككل[٦] .

لقد كان السيد ترولير موفقا عند بحثه دور إبن سعود خلال الحرب العالمية الأولى إلى حد ما ، على الرغم من أنه في هذا المقام كان بحاجة إلى إعطاء دراسة تحليلية وتعليقات . ويشير المؤلف في هذا الباب إلى أن بريطانيا قد أعطت إبن سعود كميات صغيرة نسبياً من المساعدة العسكرية والإقتصادية . وهي لم تشجعه ، على العموم ، لكي يلعب دوراً فعالا خلال فترة الصراع الدولي . لقد أردت بريطانيا

أن تحتفظ بصداقة إبن سعود ، ولـكنها لم تشأ أن تجعل منه حاكماً قوياً إلى درجة يستطيع معها تحدي حسين الذي كان يقود الثورة العربية ضد الأتراك في تلك الفترة .

وعلى الرغم من أن المؤلف لم يفض في دراسة هذه النقطة ، فقد كانت هـذه هي السياسة البريطانية فعلاً ، القائمة على توفير الحد الأدنى من الدعم لإبن سعـود والتي تأثرت بالرغبة التي أبداها الموظفون البريطانيون في القاهرة ، والداعية إلى الاحتفاظ بالموقع المتقدم للشريف حسين بين مختلف الرؤساء العرب بعد الحرب . وقد أصاب هذا الجهد الفشل في النهاية ، لأن إبن سعود وبقية الحكام العرب لم يكونوا راغبين بقبول سيادة الشريف حسين ، وكان الشريف نفسه غير قادر على توطيد موقعه ضد معارضتهم .

وبخلاف الموظفين البريطانيين في مصر ، الذين بالغوا في قوة حسين ، فـإن السير برسي كوكس وبقية الموظفين في العراق وفي الخليج العربي قد لا حظـوا تعطل محاولة تعظيم حاكم ضعيف ، لـكي يصل إلى موقع السيادة في الجزيرة العربية . وأثبتت الأيام صدق رأيهم غير أن المؤلف لم يشر إلى هذه القضية .

وبالإضافة إلى الضعف في التحليل الذي أشرنا إلى بعضه . فإن الكتاب قـد احتوى على عدد كبير من الوقائع التي تكشف أما جهلاً بالموضوع المبحوث ، إو أنها تعكس قدرة مهزوزة ومهملة في متابعة الاحداث بلهفة . فقد أشار المؤلف ، على سبيل المثال ، الى خطاب المستر نيفيل تشامبرلين الشهير بخصوص شيكوسلوفاكيا على أنه قد قدم بتاريخ أيلول ١٩٣٩ ، في حين أن ذلك قد حدث في أيلول عام ١٩٣٨ (انظر ص ٦٥) .

وأن إكمال خط الحجاز في عام ١٩٠٨ لم يربط القسطنطينية بالمدينة لأنهـا قد بقيت هناك فتحتان مهمتان في الخط (الطوروس والأمانوس) والتي لم يكمـل أنشائها عند إندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ (ص ٦٧ ، ملاحظة ٢٤) .

وأن المؤتمر البريطاني التركي المنعقد في ٩ مارس ١٩١٤ قد عرف حدود السيطرة العثمانية في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية وليس الجزء الشمالي الغربي (ص ٧١ ملاحظة ١١١) .

وكان عدد المسلمين في الهند خلال الحرب العالمية الأولى أكثر من ٦٥ مليون نسمة وليس عشرين مليون (ص ٧٦) .

وقام عبد الله بزيارته الأولى الودية إلى اللوود كتشنر وروناالد ستورز في القاهرة في شباط ١٩١٤ ،وليس في تشرين الأول من عام ١٩١٤ . (ص ٧٧) .

وأن القوة البريطانية التي وصلت إلى البحرين في تشرين الأول ١٩١٤ تألفت من لواء من الجيش الهندي تعداده أكثر قليل من (٥٠٠٠ رجل) وليس فرقة كاملة (ص ٨٠) .

إستلم إبن سعود (١٠ر٠٠٠) باون في الشهر ، وهو مبلغ يساوي ضعف المساعدة الإعتيادية التي كان يستلمها من الحكومة البريطانية في شهر أيلول وشهر تشرين الأول من عام ١٩١٨ . وليس في أيلول وتشرين من عام ١٩١٩ . (ص ١٨٤ ملاحظة ١٦) .

انقصت الحكومة البريطانية المساعدة المقدمة إلى إبن سعود في شهر مارس عام ١٩٢٤ وليس في شهر مارس عام ١٩٢٣ . (ص ١٩٣) .

وصل السير كلبرت كلايتون إلى مخيم إبن سعود ليتباحث حول عقد إتفاقية حول الحدود في تشرين الأول ١٩٢٥ ، وليس تشرين الأول عام ١٩٢٤ (ص ٢٧٧) .

ليس من الممتع أن يتناول المرء العمل التاريخي بقسوة . غير أن هناك حاجة لتشجيع مستويات أعلى في البحث والكتابة في مجال الحديث عن دراسات الشرق الأوسط . وأن قضية البحث التاريخي لا يمكن أن تخدم بأن يعرض كتاب يحوي مثل هذه النواقص ، دون نقد يستحقه .

مراجع لزيادة الإطلاع :

1– India Office Records, LIP +S/10/524 P. 4068/15 Minute By Hirtzel, 6 Nov. 1915.

2– L/P+S/10/525, P. 72/10 Minute By Hirtzel, 8 Jan., 1916.

3– L/P+S/10/524. P. 4592/15 Government of India. Memorandum on Indian Moslems, 11 Oct., 1915.

4- L/P+S/10/525, P.1076B/16 Minute By Hirtzel, 24 March 1916.
5- L/P+S/10/255, P.1729/16 Memorandum By The Arab Bureau, Question Container in McMahon to Grey, 19, April 1916,
6- George E. Kirk: A Short History of the Middle East, London Metheun, 1952, P. 130.